

المركز الماركسي - اللينيني للدراسات و الأبحاث و التكوين

الثامن عشر من برومير لويس بوناپرت

مصدر الثورة

بعض الفلاسفة

مكتبة النجمة الحمراء

بالحراب فينبغي الا ننسى ان الحراب ايضا - الموجهة ضد الشعب - قد حمت هذا الدستور وهو في رحم امه وان الحراب ساعدته على رؤية النور ان اجداد «الجمهوريين الموقرين» قد مروا باوروبا كلها حاملين رمز الدستور ، اي العلم المثلث الالوان (٦٨) . ولكن «الجمهوريين الموقرين» بدورهم قد اخترعوا اختراعاً وجد بنفسه طريقه في جميع انحاء القارة ولكنه كان يعود الى فرنسا يحده حب لا يخمد ابداً بحيث اكتسب هذا الاختراع الجنسية الآن في نصف محافظاتها ان هذا الاختراع هو حالة الحصار وانه لاختراع مدهش يستخدم بصورة دورية في كل من الازمات التي تتعاقب الواحدة تلو الاخرى في مجرى الثورة الفرنسية ولكن الثكنة والمعسكر اللذين كانا ينيخان على هذا النحو بصورة دورية على المجتمع الفرنسي لكي يقمعا وعيه ويسكتاه ؛ والسيف والبندقية اللذين كان يسمح لهما بصورة دورية بان يؤديا دور القضاة والمديرين والاصياء والمراقبين وان يقوما بعمل الشرطي وبوظيفة الحارس الليلي ؛ والشارب والبزة العسكرية اللذين كان ينادى بهما بصورة دورية كاسمى حكمة في المجتمع وكمروشد له - لم يكن محتما لهذه الثكنة والمعسكر والسيف والبندقية والشارب والبزة العسكرية ان تخطر لها بالاحرى فكرة انقاذ المجتمع مرة واحدة والى الابد باعلان حكمها هي اعل الاحكام وتحرير المجتمع البرجوازي بصورة تامة من مشقة الادارة الذاتية؛ بل ان الثكنة والمعسكر والسيف والبندقية والشارب والبزة العسكرية كان محتوما ان تخطر لها هذه الفكرة خصوصا وانه كان بمستطاعها في هذه الحال ان تنتظر اجوراً نقدية اسخى على خدماتها الاسنى في حين انها لم تكن تتبلغ من مجرد حالة الحصار الدورية ومن عمليات انقاذ المجتمع العابرة تقوم بها بناء على

امر هذه الكتلة البرجوازية او تلك ، إلا يبلغ ضئيلة ، فيما عدا بعض القتل والجرحى وبعض التجهيم الودي يلوح على وجوه البرجوازيين . ولماذا لا يحاول العسكريون اخيراً ان يلعبوا لعبة حالة الحصار لمصلحتهم الخاصة ولمنفعتهم الخاصة وان يحاصروا في الوقت ذاته جيوب البرجوازيين ؟ وفضلاً عن هذا لا يجوز ان ننسى ، على سبيل الملاحظة العابرة ، ان العقيد برفار ، رئيس المجالس العسكرية نفسه الذي اُبعد في عهد كالفينياك خمسة عشر الفا من المتمردين دون محاكمة ، هو في هذه اللحظة وللمرة الثانية على رأس المجالس العسكرية العاملة في باريس

واذا كان الجمهوريون الصرف ، «الموقرون» ، باعلانهم حالة الحصار في باريس ، قد غرسوا المستنبت الذي نما فيه فيما بعد بريتوريو الثاني من كانون الاول (ديسمبر) ١٨٥١ (٦٩) ، فلا بد من الاعتراف ايضاً بانهم يقومون بمأثرة من نوع آخر : فبدلاً من تسخير المشاعر القومية ، كما فعلوا ذلك في عهد لويس فيليب ، عمدوا الآن ، وهم يقبضون على كامل لوة الامة ، الى الحبو امام الاقطار الاجنبية ، وبدلاً من ان يحرروا ايطاليا تركوها للنمساويين والنابوليين (٧٠) يستعبدونها من جديد . ان انتخاب لويس بونابرت رئيساً للجمهورية في اليوم العاشر من كانون الاول (ديسمبر) سنة ١٨٤٨ قد وضع حداً لديكتاتورية كالفينياك وللجمعية التأسيسية

تقول المادة الرابعة والاربعون من الدستور ولا يجوز ان يكون رئيس الجمهورية الفرنسية شخص فقد يوماً ما صفته كمواطن فرنسي» ان الرئيس الاول للجمهورية الفرنسية لويس نابوليون بونابرت لم يكن قد فقد صفته كمواطن فرنسي فحسب ،

ولم يكن شرطياً خاصاً من الشرطة الانجليزية فحسب بل كان متجنساً
بالجنسية السويسرية ايضاً (٧١)

لذا حت مفصلاً في غير هذا المكان مفزى انتخاب
العاشر من كانون الاول (ديسمبر) * ولن اعود اليه هنا
ويكفي ان اشير هنا الى انه كان **رد فعل من الفلاحين** ، الذين تربت
عليهم ان يدفعوا نفقات ثورة شباط (فبراير) ، ضد الطبقات
الباقية من الامة - **رد فعل من الريف ضد المدينة** . وقد صادف
مطفاً كبيراً في الجيش الذي لم يقدم له جمهوريو "National"
لا مجدأ ولا زيادة في الرواتب ، ولدى البرجوازية الكبيرة التي
حيث بوناپرت باعتباره جسراً الى الملكية ولدى البروليتاريا
والبرجوازيين الصغار الذين حيوه باعتباره سوط عقاب لكافينياك .
ولسوف نتاح لي فيما بعد فرصة الخوض بصورة اكثر تدقيقاً
في موقف الفلاحين من الثورة الفرنسية .

ان الفترة من العشرين من كانون الاول (ديسمبر) سنة ١٨٤٨
لغاية حل الجمعية التأسيسية في شهر ايار (مايو) ١٨٤٩ تشتمل
على تاريخ سقوط الجمهوريين البرجوازيين فبعد ان أسس هؤلاء
جمهورية للبرجوازية وطردوا البروليتاريا الثورية من الميدان
واسكتوا البرجوازية الصغيرة الديموقراطية لفترة من الزمن ،
طرحوا هم انفسهم جانباً من قبل جمهرة البرجوازية التي استولت
على هذه الجمهورية عن حق باعتبارها ملكاً لها . بيد ان هذه الجمهرة
البرجوازية كانت ملكية . كان قسم منها ، وهو كبار مالكي الارض ،
يحكم زمن العودة فكان بناء على ذلك **شرعياً** والقسم الآخر ،

* راجع كـ ماركس والنضال الطبقي في فرنسا من ١٨٤٨ الى
١٨٥٠ . للتأخر .

وهو اقرب المال ورجال الصناعة الكبار ، كان يحكم اناء ملكية تموز (يوليو) وكان بالتالي لـ «لوييانيا» (٧٢) اما اصحاب المقامات العليا في الجيش وفي الجامعة والكنيسة ونقابة المحامين والاكاديمية والصحافة ، فكنا نجدهم موزعين بين كلا الجانبين وان بنسب مختلفة . وهنا ، في الجمهورية البرجوازية ، التي لم تكن تحمل لا اسم يوريون ولا اسم لوييان بل اسم رأس المال ، وجد هذان القسمان من البرجوازية شكل الدولة الذي استطاعا ان يسيطرا فيه سويا . ان تمرد حزيران (يوليو) كان قد وحدهما في «حزب النظام» (٧٣) واليوم ان الاوان لاقضاء زمرة الجمهوريين البرجوازيين الذين كانوا ما يزالون يحتلون مواقعهم في الجمعية الوطنية . وبقدر ما كان هؤلاء الجمهوريون الصرف متوحشين في سوء استخدامهم للقوة البدنية ضد الشعب ، بقدر ما كانوا جنابا ومتهافتين وخائرين ومتخاذلين وعاجزين عن القتال في تقهرهم ، عندما كان الامر يتطلب اللود عن نزعهم الجمهورية وحقوقهم التشريعية ضد السلطة التنفيذية وضد الملكيين . ولست في حاجة لان اروي هنا تاريخ الحلالهم المعيب انهم لم يهلكوا بل انهم زالوا من الوجود لقد ادوا دورهم الى الابد . وسواء في داخل الجمعية او في خارجها كانوا يظهرون في الفترة التالية كاشباح الماضي فحسب ، اشباح كان يبدو انها تنبعت ثانية كلما كان الامر يتناول مجرد اسم الجمهورية مرة اخرى ، وكلما كان النزاع الثوري يهدد بالهبوط الى المستوى الادنى . واشير هنا بصورة عابرة الى ان صحيفة «National» التي اعطت اسمها لهذا الحزب ، الحازت الى الاشتراكية في الفترة التالية .

وقبل ان نفرغ من هذه الفترة لا بد لنا ان نلقي نظرة الى الوراثة على القوتين اللتين ابادت احدهما الاخرى في ٢ كانون الاول

(ديسمبر) سنة ١٨٥١ ، بينما كالتا تعيشان متزاوجتين من ٢٠ كالون الاول (ديسمبر) ١٨٤٨ حتى توارى الجمعية التأسيسية ونحن نعني بهما لويس بوناپرت من جهة وحزب الملكيين المؤتلفين ، حزب النظام ، حزب البرجوازية الكبيرة ، من جهة اخرى . ان بوناپرت قام ، فور توليه رئاسة الجمهورية ، بتشكيل وزارة من حزب النظام وضع على رأسها اوديلون بارو الزعيم القديم ، - ولنلاحظ هذا ، - للكتلة الاكثر ليبرالية من البرجوازية البرلمانية . لقد امسك المسيو بارو اخيراً بحقيبة وزارية كان شبحها يملأ عليه خياله منذ عام ١٨٢٠ ، فضلاً عن انها حقيبة رئيس الوزراء بيد انه توصل الى هذا على غير ما كان يحلم به في عهد لويس فيليب ، لا بصفته الزعيم الاكثر تقدماً للمعارضة البرلمانية بل كحليف لجميع خصومه الالقاء ، اليسوعيين والشرعيين فضلاً عن ان مهمته هي اعدام البرلمان لقد جلب اخيراً العروس الى الكنيسة ولكن بعد ان تم انتهاك بكارتها . وبدا كان بوناپرت قد طمس نفسه تماماً فان حزب النظام كان يقوم بالعمل ليابة عنه .

وفي الاجتماع الاول بالذات لمجلس الوزراء تقرر توجيه الحملة العسكرية على روما وتم الاتفاق على ان يجري القيام بهذه الحملة من وراء ظهر الجمعية الوطنية وعلى ان تنتزع الاموال اللازمة لها من الجمعية الوطنية بذريعة كاذبة . وهكذا بدأت الوزارة نشاطها بفش الجمعية الوطنية وبالتآمر سرّاً مع الدول المستبدة في الخارج ضد الجمهورية الرومانية الثورية . وبالطريقة ذاتها وبالمناورات ذاتها اهد بوناپرت انقلابه في الثاني من كانون الاول (ديسمبر) ضد الجمعية التشريعية الملكية وجمهوريةها الدستورية . وينبغي الا ننسى ان الحزب نفسه الذي شكل وزارة

بونابرت في العشرين من كانون الاول (ديسمبر) سنة ١٨٤٨ كان يشكل الاكثرية في الجمعية الوطنية التشريعية في ٢ كانون الاول (ديسمبر) سنة ١٨٥١ .

وفي شهر آب (اغسطس) قررت الجمعية التأسيسية الا تحل نفسها الا بعد الفراغ من وضع واصدار سلسلة كاملة من القوانين العضوية لاستكمال الدستور . وفي السادس من كانون الثاني (يناير) ١٨٤٩ ، جعل حزب النظام نائبا يدعى راتو يقترح ان تدع الجمعية هذه القوانين العضوية وشأنها وان تتخذ بالاحرى قراراً بشأن حلها من تلقاء ذاتها . وليست الوزارة وحدها ، وعلى رأسها المسيو لوديلون بارو ، بله جميع النواب الملكيين في الجمعية الوطنية كانوا يرددون لها بلهجة الوعيد حينئذ بان حلها كان ضروريا لاعادة الثقة وتوطيد دعائم النظام ولوضع حد للوضع الموقت غير المحدد ولايجاد حالة من الاستقرار النهائي ، كما كانوا يرددون ان الجمعية تعرقل قيام الحكومة الجديدة بالنشاط المثمر وانها لا تريد اطالة بقائها الا بدافع العناد الشرير فحسب وان البلاد قد تعبت منها . واخذ بونابرت علماً بكل هذه الحملات على السلطة التشريعية وحفظها من ظهر قلب وابت للملكيين البرلمانيين في الثاني من كانون الاول (ديسمبر) سنة ١٨٥١ ، انه قد تعلم منهم بعض الشيء . فقد وجه شعاراتهم نفسها ضدهم .

ولم تقف وزارة بارو وحزب النظام عند هذا الحد . فقد استكتبوا هوائس الى الجمعية الوطنية في جميع انحاء فرنسا طالبها بادب بان تشد الرحال . وهكذا قادوا الجماهير الشعبية غير المنظمة الى نيران المعركة ضد الجمعية الوطنية ، وهي التعبير لدمستوري التنظيم من ارادة الشعب . لقد علموا بونابرت ان يلجأ الى الشعب ضد الجمعيات البرلمانية . واخيراً ، في ٢٩ كانون

الثاني (يناير) ١٨٤٩ ، حان اليوم الذي كان يترتب فيه على الجمعية التأسيسية ان تبت في امر حل نفسها . في هذا اليوم وجدت الجمعية التأسيسية البناية التي تعقد فيها جلساتها محتلة من قبل وحدات الجيش ، وحمد شانغارلييه ، جنرال حزب النظام ، الذي اجتمعت في يديه القيادة العليا للحرس الوطني والجيش النظامي ، الى اقامة عرض عسكري كبير في باريس كما لو ان معركة حربية كانت على الابواب ، واعلن الملكيون المؤلفون للجمعية التأسيسية بلهجة التهديد والوعيد ان القوة ستستخدم لو تبت انها غير موافقة . ولكنها ابدت موافقتها ، الا انها حصلت على المهلة القصيرة للغاية التي ساومت عليها وماذا كان التاسع والعشرون من كانون الثاني (يناير) غير *coup d'état* الثاني من كانون الاول (ديسمبر) ١٨٥١ قام بتنفيذه الملكيون بالتحالف مع بوناپورت ضد الجمعية الوطنية الجمهورية ؟ ان السادة الملكيين لم يلاحظوا ، او لم يشاؤوا ان يلاحظوا ، ان بوناپورت استغل احداث اليوم التاسع والعشرين من كانون الثاني (يناير) ١٨٤٩ لكي يجعل قسما من الجيش يمر امامه قبالة قصر التويلري ، وانه اغتتم بشراة هذا الاستدعاء العلني الاول بالذات للقوة العسكرية ضد القوة البرلمانية لكي يلمح لهم الى كاليغولا (٧٤) . وبديهي انهم لم يروا سوى رجلهم شانغارلييه .

ان احد الدوافع التي كانت تحفز حزب النظام بشكل خاص على تقصير اجل الجمعية التأسيسية بالقوة كان يكمن في القوانين العضوية المستكملة للدستور ، كقانون التعليم وقانون ممارسة الشعائر الدينية الخ . . لقد كان المهم للغاية بالنسبة للملكيين

المؤلفين ان يقوموا هم انفسهم بسن هذه القوانين والا يدعوا الجمهوريين الذين غدوا متشككين يسئولها بيد انه كان هنالك ايضا بين هذه القوانين العضوية قانون حول مسؤولية رئيس الجمهورية . وفي سنة ١٨٥١ كالت الجمعية التشريعية منهنكة في صياغة قانون كهذا القانون بالضبط ، عندما عاجل بونايرت هل coup د coup * الثاني من كانون الاول (ديسمبر) . والملكيون المؤلفون كانوا مستعدين لاعطاء كل شيء في اثناء حملتها البرلمانية الشتوية سنة ١٨٥١ ليجدوا قانون مسؤولية رئيس الجمهورية جاهزاً بين ايديهم ، حتى ولو صاغته جمعية الجمهوريين المعادية والمتشككة !

بعد ان حطمت الجمعية التأسيسية بنفسها آخر سلاح لها في التاسع والعشرين من كانون الثاني (يناير) سنة ١٨٤٩ قامت وزارة بارو واصدقاء النظام بمطاردتها بلا هوادة . انهم لم يضيعوا فرصة واحدة لاذلالها وانتزعوا من الجمعية العاجزة واليائسة من نفسها قوانين كلفتها آخر بقية من احترام كانت لها في هيوز المجتمع . وكان لدى بونايرت ، الذي كانت تشغله فكرت للنابوليونية الثابتة ، ما يكفي من الصفاقة لاستغلال هذا الحط من شان السلطة البرلمانية على ملا من الناس فعندما اتخذت الجمعية الوطنية ، في الثامن من ايار (مايو) ١٨٤٩ ، قراراً بلو الوزاره بسبب احتلال تشيفيتا-فيكيا من قبل الجنرال اودينو وامرتها بارجاع العملة الرومانية الى فرضها المرسوم (٧٥) نشر بونايرت في ذلك المساء نفسه في "Moniteur" (٧٦) رسالة الى اودينو هناك فيها على مآثره البطولية واطهر نفسه ، على نقيض

* ضربة ، عمل حاسم . للتاخر .

البرلمانيين اهل القلم ، بمظهر الحامي الشهم للجيش وقابل
الملكيون ذلك بالابتسام اذ كانوا على يقين بانه مجرد مغفل في
ايديهم . واخيراً وعندما ظن ماراست ، رئيس الجمعية التأسيسية ،
للحظة ان سلامة الجمعية الوطنية في خطر وقام ، استناداً الى
الدستور ، باستدعاء احد العقداء وفوجه ، رفض العقبد ذلك
مستنداً الى الانضباط واحال ماراست على شانغارنييه الذي
رفض الطلب مشيراً بسخرية الى انه لا يحب *baïonnettes* ،
"intelligentes" وعندما استعد الملكيون المؤتلفون في شهر
تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٥١ لان يبدأوا صراعهم الحاسم ضد
بوناپرت ، حاولوا ، عن طريق مشروع قانونهم السيئ الذكر
المعروف باسم مشروع قانون الكويستور (٧٧) ، اقرار مبدأ
استدعاء وحدات الجيش من قبل رئيس الجمعية الوطنية مباشرة .
وقد وقع احد جنرالاتهم المدعو ليفلو على مشروع القانون .
ولكن عبثاً اقترح شانغارنييه الى جانبه واطرى تير الحكمة البعيدة
النظر التي كانت تتمتع بها المرحومة الجمعية التأسيسية . لقد
اجابه وزير الحربية سان-إرفو بمثل ما اجاب شانغارنييه ماراست
وذلك وسط تصفيق «الجبل» !

وهكذا فان حزب النظام ، عندما لم يكن بعد سوى الوزارة ،
لا الجمعية الوطنية ، قام بنفسه بتلطيح سمعة الحكم البرلماني .
وهو يرفع عقيرته صائحاً عندما طرد انقلاب اليوم الثاني من كانون
الاول (ديسمبر) سنة ١٨٥١ هذا الحكم من فرنسا !
انا لتمنى له سفراً ميموناً !

٣

في ٢٨ ايار (مايو) سنة ١٨٤٩ انعقدت الجمعية الوطنية التشريعية وفي ٢ كانون الاول (ديسمبر) سنة ١٨٥١ حلت وهذه الفترة تشمل عمر الجمهورية الدستورية او البرلمانية .

في الثورة الفرنسية الاولى تعاقب المستوريون فالجرونديون فالليطالبي (٧٨) على الحكم وكان كل حزب من هذه الاحزاب يعتمد على الحزب الاكثر منه تقدمية وحالما كان كل حزب يوصل الثورة الى مدى لا يستطيع بعده ان يسايرها ، بله ان يتزعمها ، كان يُطرح جانبا من قبل الحليف الاجرا الذي يقف وراءه ويرسل الى المقصلة . وهكذا كانت الثورة تسير في خط صاعد

عكس ذلك حدث في ثورة سنة ١٨٤٨ فان الحزب البروليتاري يبدو فيها كتابع للحزب الديموقراطي البرجوازي الصغير . وقد خانه هذا الحزب الاخر وساعد على اسقاطه في السادس عشر من نيسان (ابريل) (٧٩) وفي الخامس عشر من ايار (مايو) وفي ايام حزيران (يونيو) . والحزب الديموقراطي كان يستند بدوره الى اكتاف الحزب الجمهوري البرجوازي ولكن ما ان ظن الجمهوريون البرجوازيون ان الامور قد استقرت لهم حتى نفضوا عنهم رفيقهم المزعج واستندوا الى اكتاف حزب النظام فم ان حزب النظام هو بكتفيه وترك الجمهوريين البرجوازيين يسقطون وسارع الى القاء نفسه على اكتاف القوة المسلحة وتوهم هذا الحزب انه كان ما يزال يجلس على اكتافها عندما رأى هذه الاكتاف ذات صباح جميل وقد استحالت الى حراب كان كل حزب يركل الحزب الذي يدفعه من وراءه ، وكان في الوقت نفسه يدفع ظهر الحزب الذي امامه والذي يدفع به الى

الوراء . فلا عجب ان يفقد توازنه وهو في هذا الوضع المضحك وان يهوي بتقطيحات الوجه التي لا بد منها وهو ينط نطات هريبة . وهكذا كانت الثورة تسير في خط نازل . وقد وجدت نفسها في هذه الحال من الحركة التقهقرية قبل ان يزول آخر متراس من متاريس شباط (فراير) وتتشكل اول سلطة ثورية ان الفترة التي نحن بصدها تضم خليطا من المتناقضات الصارخة مبرقشا الى اقصى حد دستوريون يتآمرون علنا ضد الدستور ؛ ثوريون يعترفون بصراحة بانهم انصار الاعمال في اطار الدستور ؛ جمعية وطنية تريد ان تكون كلية القدرة ، وتظل دائما برلمانية ؛ حزب «الجبل» الذي يجد دعوته في الصبر والذي يعرض عن هزائمه الحالية بالتنبؤ بانتصارات مقبلة ؛ ملكيون في دور *patres conscripti* الجمهورية ومرغمون بحكم الظروف على ان يبقوا خارج البلاد البيوت المالكة المتعادية التي يشايعونها وعلى ان يدعموا في فرنسا الجمهورية التي يكرهونها ؛ سلطة تنفيذية تجد قوتها في ضعفها ذاته ومكانتها في الاحتقار الذي تشيره في النفوس ؛ الجمهورية ليست سوى الجمع بين القدر جوانب ملكيتين عهد العودة وملكية تموز (يوليو) وعليه لافتة امبراطورية ؛ احلاف تقوم على الانفصال ؛ كفاحات قانونها الاساسي عدم السير بها الى النهاية ؛ تهيج طائش اجوف باسم السكينة ؛ اوكد انواع التبشير بالسكينة باسم الثورة ؛ عاطفة بلا صدق وصدق بلا عاطفة ؛ ابطال بلا بطولات وتاريخ بلا احداث ؛ تطور يبدو ان القوة الدافعة الوحيدة له هي التقويم الزمني ، تطور مرهق بسبب من دوام تكرار ذات

النهضات والسقطات ؛ معاكسات يبدو كأنها لا تتازم دوريا حتى تبلغ الأوج الا لتفقد حدتها بعد ذلك ولتسقط دون ان تستطيع الوصول الى حل ؛ جهود تعرض بمباهاة وادعاء ورعب تافه من خطر نهاية العالم الزاحفة في وقت ينصرف فيه مخلصو العالم الى احقر المكائد والى مهازل البلاط فلا يذكروننا ، بسبب من لامبالاتهم ، بيوم الحساب بقدر ما يذكروننا بايام الفروند (٨٠) ؛ كل العبقرية الرسمية لفرنسا كلها تغدو صفراً امام الحمالة الماكرة لفرد واحد ؛ الارادة الجماعية للامة ، كلما تفصح عن ذاتها عن طريق الاقتراح الشامل ، تبحث عن التعبير الملائم عن نفسها في الاعداء الالقاء لمصالح الجماهير حتى تجده آخر الامر في ارادة قرصان واحد . ولو ان حقبة من التاريخ طليت بلون رمادي على رمادي لكانت هي هذه الحقبة بالضبط ان الناس والاحداث يظهرون كشليملات معكوسة ، كظلال فقدت اجسامها فالثورة نفسها تشمل اولئك الذين يحملون اعباءها وتمنح خصومها وخدمهم قوة العنف الفائرة . وعندما يظهر اخيراً والشبح الاحمر ، الذي يستحضره دعاة الثورة المعاكسة ويطردونه باستمرار ، فهو لا يظهر والقبة الفريجية الفوضوية (٨١) فوق رأسه بل يظهر في بزة النظام ، في سراويل حمراء

لقد رأينا ان الوزارة التي نصبها بوناپورت في العشرين من كانون الاول (ديسمبر) ١٨٤٨ ، يوم اعلانه سدة الرئاسة ، كانت وزارة من حزب النظام ، وزارة الائتلاف الشرصي والاورلياني وقد عاقت وزارة بارو-فالو هذه بعد زوال الجمعية التأسيسية الجمهورية التي قصرت الوزارة اجلها بالعنف قل او كثر ، ووجدت نفسها ما تزال تقبض على زمام السلطة . وقد ظل شانغارنييه ، جنرال الملكيين المؤتلفين ، يجمع في

لخصه القيادة العليا لفرقة الجيش الاولى وللحرس الوطني في باريس واخيراً امنت الانتخابات العامة لحزب النظام اغلبيّة ضخمة في الجمعية التشريعية . وقد واجه نواب لويس فيليب ونبلاؤه هنا جيشاً مقدساً من الشرعيين تحولت بطاقات الاقتراع العام الكثيرة بالنسبة لهم الى بطاقات لدخول المسرح السياسي اما النواب البوناپرتيون فقد كانوا من ضالة العدد بحيث تعذر عليهم ان يشكلوا حزبا برلمانياً مستقلاً فظهروا بمظهر *mauvaise queue* لحزب النظام وهكذا استولى حزب النظام على السلطة الحكومية وعلى الجيش والهيئة التشريعية ، وبكلمة ، على سلطة الدولة بكاملها التي تعززت معنوياً بالانتخابات العامة التي جعلت سيطرة حزب النظام تظهر كأنها تعبير عن ارادة الشعب وبالانتصار الذي احرزته الثورة المضادة في الوقت ذاته في القارة الاوروبية باكملها

لم يسبق ان افتتح حزب من الاحزاب حملته وهو يتمتع بموارد الضخم او يحظى بطالغ ايمن .

اما الجيهوريون الصرف الذين تحطمت بهم السفينة ، فلم يبقوا في الجمعية الوطنية التشريعية الا زمرة مؤلفة من حوالي خمسين رجلاً وعلى رأسها الجنرالات الافريقيون كافييالك ولاموريسير ، ويبدو بيد ان حزب المعارضة الكبير كان يتألف من «الجبل» ، وهذا اسم برلماني اطلقه الحزب الاشتراكي-الديموقراطي على نفسه وقد كان له في الجمعية الوطنية ما ينيف على مائتي صوت من ٧٥٠ صوتاً ولهذا فقد كان له من القوة ما يعدل على الاقل قوة اية كتلة من الكتل الثلاث التي

تؤلف حزب النظام لو احدثت على افراد . اما اقليته العددية النسبية ، بالمقارنة مع الائتلاف الملكي باكملة ، فقد كان يبدو ان ظروفها خاصة عوضت عنها . فالانتخابات التي جرت في المقاطعات لم تبين انه كسب اتباعا كثيرين بين سكان الارياف فحسب بل كان يعد في صفوفه جميع نواب باريس تقريبا وقد كشف الجيش عقائده الديمقراطية بانتخابه ثلاثة من ضباط الصف ، كما ان زعيم «الجبل» ، ليدورولان ، على لقيض ممثلي حزب النظام جميعا ، رفعت الى شرف عضوية البرلمان خمس مقاطعات اجمعت على تقديم اصواتها له ونظراً للاصطدامات التي كان لا مناص من وقوعها فيما بين الملكيين انفسهم ، وبين حزب النظام بكامله وبين بونابرت ، فقد كان يبدو ان كل عناصر النجاح كانت بذلك متوفرة لحزب «الجبل» في الثامن والعشرين من ايار (مايو) سنة ١٨٤٩ ولكنه بعد اسبوعين كان قد فقد كل شيء ، بما في ذلك الشرف .

وقبل ان نواصل تتبعنا للتاريخ البرلماني لا بد ان نبدي بعض الملاحظات لتفادي الاخطاء الشائعة لدى تقدير الطابع العام لهذه الحقبة التي امامنا اذا نظرنا الى فترة الجمعية الوطنية التشريعية بعيون الديمقراطيين فسنجد ان ما عنيت به هذه الفترة هو نفس ما عنيت به فترة الجمعية التأسيسية الصراع البسيط بين الجمهوريين والملكيين اما الحركة نفسها فهم يلخصونها في كلمة واحدة هي «الرجعية» ، اي الليل اذ تبدو القلط كلها فيه رمادية ، ويسمح للديموقراطيين بان يكرروا على الاسماع بلا هائق العبارات السطحية المعهودة التي يرددها الحارس الليلي والحق ان حزب النظام يبدو لنا ، لأول وهلة ، عبارة عن متاهة محيرة من التكتلات الملكية المختلفة التي لا

تتأمر احداها ضد الاخرى فحسب - لكي تجلس على العرش من تويده من المدعين به وتقصي عنه المدعي الذي تويده الكتلة المعارضة - بل هي كلها قد جمعتها ايضا الكراهية المشتركة «للجمهورية» والنضال المشترك ضدها وعلى النقيض من هؤلاء المتأمرين الملكيين يظهر «الجبل» من جهته كمدافع عن «الجمهورية» ان حزب النظام يبدو منهما على الدوام في حملة «رجعية» موجهة ضد الصحافة والجمعيات وما شاكل ذلك بصورة لا تزيد ولا تقل عما هو حاصل في بروسيا ، ويتم تنفيذها ، كما هو في بروسيا ايضا ، في شكل تدخل بوليسي وحشي من جانب البيروقراطية والدرك والمحاكم و«الجبل» من جهته منهما ايضا ، كأنهماك حزب النظام تماما ، بصورة متواصلة في صد هذه الهجمات والدفاع عن «حقوق الانسان السرمدية» كما فعل ، الى هذا الحد او ذاك ، خلال فترة القرون ونصف القرن الاخيرة ، كل حزب من هذه الاحزاب التي تسمى احزاب الشعب . ولكن اذا جلل المرء الوضع والاحزاب بمزيد من الامعان ، لاختفى هذا المظهر السطحي الذي يحجب الصراع الطبقي والسيما المميزة لهذه الفترة

ان الشرعيين والاورليانيين كانوا يشكلون ، كما قلنا ، الكتلتين الكبيرتين اللتين تالف منهما حزب النظام ترى ، الم يكن ما شد كلا من هاتين الكتلتين الى المدعي بالعرش الذي تريده وما فصل هاتين الكتلتين الواحدة عن الاخرى سوى الزنبة (٨٢) ، والعلم المثلث الالوان ، سوى آل بوربون وآل اورليان او الانواع المختلفة من النوبة الملكية ؟ هل كانت المسألة كلها مسألة اعتقاد بالملكية ؟ ان الملكية العقارية الكبيرة هي التي كانت تحكم في عهد اسرة بوربون ، مع كمالها وخدمها ، بينما

كان سلطان رأس المال - أي الصناعة الكبيرة ، والتجارة الكبيرة وارشتراطية المال - وحاشيته المؤلفة من المحامين والاساتذة والخطباء المداعنين هو الذي يحكم في عهد آل اورليان . ان الملكية الشرعية لم تكن الا التعبير السياسي عن الحكم الوراثي لمالكي الارض ، كما ان ملكية تموز (يوليو) لم تكن الا التعبير السياسي عن الحكم الذي اغتصبه حديثو النعمة البرجوازيون . ان ما فصل هاتين الكتلتين الواحدة عن الاخرى لم يكن لهذا السبب ما يسمى بالمبادئ بل كان شروط البقاء المادية لكل منهما ، كان نوعين مختلفين من الملكية ، كان التناقض القديم بين المدينة والريف ، المنافسة بين رأس المال والملكية العقارية . اما ان الذكريات القديمة والخصومات الشخصية ، والمخاوف والامال ، والخرافات والالوهام ، ومشاعر العطف والكراهية ، والمعتقدات ورموز الايمان ، والمبادئ ، قد ربطتهم في الوقت نفسه ايضا الى هذا البيت المالك او ذاك فمن ذا الذي ينكر هذا ؟ فوق الاشكال المختلفة للملكية ، فوق شروط البقاء الاجتماعية ، ينهض بناء فوقي كامل من المشاعر والالوهام والنماط التفكير ووجهات النظر الى العالم ، المتميزة بعضها عن بعض والمشكلة تشكيلا خاصا . ان الطبقة بأسرها تخلقها وتكونها على اساس شروطها المادية وعلى اساس العلاقات الاجتماعية التي تقابلها . وقد يتصور الشخص الفرد الذي يستمد هذه المشاعر والآراء تقليديا من العرف والتربية انها هي التي تشكل البواش الحقيقية ونقطة البدء في تصرفه . فبينما كان الاورليانيون والشرعيون ، بينما كانت كل كتلة تسعى لتجعل نفسها وتجعل الكتلة الاخرى تعتقد ان ما كان يفصلهما انما هو الولاء لبيئتهما المالكين ، اثبتت الحقائق فيما بعد ان تضاد مصالحهما هو الذي

كان يحول بالاحرى دون توحيد البيتين المالكين . وكما ان المرء يفرق في الحياة العادية بين ما يحمله الانسان من رأي وما يقوله عن نفسه وبين ما هو عليه في الواقع وما يفعله ، هكذا ايضا في الصراعات التاريخية لا بد للمرء بالاحرى ان يميز بين اقوال الاحزاب وتخيلاتها وبين طبيعتها الحقيقية ومصالحها الحقيقية ، بين فكرتها عن نفسها وبين حقيقتها لقد وجد الاورليانيون والشرميون انفسهم جنبا الى جنب في الجمهورية ولهم ادعاءات متساوية . واذا كان كل جانب يسعى الى إعادة بيته المالك ضد الجانب الآخر فهذا لا يعني سوى ان كلا من الكتلتين الكبيرتين التي انقسمت اليهما البرجوازية - الملكية العقارية والراسمال المالي - كانت تسعى الى اعادة سيادتها واخضاع الاخرى لها ونحن نتحدث عن كتلتين اثنتين للبرجوازية لان الملكية العقارية الكبيرة ، على الرغم من دلها الاقطاعي ومن فخرها بحسبها ونسبها ، قد غدت برجوازية تماما بفعل تطور المجتمع الحديث . وهكذا تصور التوريون (٨٣) في انجلترا مدة طويلة انهم كانوا متحمسين للسلطة الملكية والكنيسة ومواطن الجمال في الدستور الانجليزي القديم حتى جاء يوم الخطر فانتزع منهم الاعتراف بانهم متحمسون للريع العقاري وحده

ان الملكيين المؤلفين كانوا يكيدون بعضهم لبعض في الصحف ، وفي ايمز وفي كليرمونت (٨٤) ، خارج البرلمان . ووراء الكواليس كانوا يرتدون من جديد حللهم الاورليانية والشرعية القديمة وينهمكون من جديد في مبارزتهم القديمة اما على المسرح العام فقد كانوا ، في تمثيلياتهم وبصفتهم حزبا برلمانيا كبيرا ، يكتفون بالحناءات الاحترام امام البيتين المالكين ويؤجلون

اعادة الملكية *in infinitum* * وكانوا يؤدون شغلهم الحقيقي بوصفهم حزب النظام ، اي في صفة اجتماعية لا صفة سياسية ، بوصفهم ممثلي النظام البرجوازي العالمي ، لا فرساناً لأميرات جوارات ، بوصفهم الطبقة البرجوازية ضد سائر الطبقات ، لا ملكين ضد جمهوريين . وبوصفهم حزب النظام كانوا يمارسون سلطاناً اقل تقييداً واشد وطأة على الطبقات الاخرى في المجتمع من اي سلطان مارسوه في وقت من الاوقات في عهد العودة او عهد ملكية تموز (يوليو) ، سلطاناً لم يكن ممكناً بصورة عامة الا في ظل شكل الجمهورية البرلمانية لانه لا يمكن ، الا في ظل هذا الشكل ، للكتلتين الكبيرتين من البرجوازية الفرنسية ان تتحدا وان تدرجا بذلك في جدول الاعمال حكم طبقتهما لا حكم كتلة ذات امتياز منها واذا كانوا ، برغم ذلك ، بوصفهم حزب النظام ، قد اهانوا الجمهورية ايضاً واعربوا عن نفورهم منها فان هذا لم يكن يحدث بسبب الدكريات الملكية فحسب فان الغريزة لوحث لهم ان الجمهورية هي ذروة حكمهم السياسي ، بيد انها تقوض في الوقت نفسه اساسه الاجتماعي لانه كان عليهم ان يواجهوا الآن الطبقات المقهورة ويتنازعوا معها مباشرة ، بدون التغطية التي هي التاج ، بدون صرف اهتمام الامة بالصراعات الثانوية التي تدور بينهم ومع الحكم الملكي . ان الشعور بالضعف هو الذي دعاهم الى النكوص عن الشروط الخالصة لحكم طبقتهم ذاتها والى الحنين الى الاشكال السابقة لهذا الحكم ، الاشكال الاقل كمالاً ، والاقل تطوراً ، ولهذا السبب بالذات الاقل خطراً بالعكس ، كلما كان الملكيون المؤتلفون يصطدمون بالمدعي

بالعرش المعادي لهم ، اي ببوناپرت ، وكلما كانوا يعتقدون ان سلطانهم البرلماني الكلي في خطر من السلطة التنفيذية ، وكلما كان يترتب عليهم بالتالي وبالدرجة الاولى ان يشبثوا صفتهم السياسية التي تعطيهن الحق في حكمهم ، كانوا يظلمون على الناس كجمهوريين لا ملكيين ، ابتداء من تيير الاورلياني الذي اكد للجمعية الوطنية ان مسألة الجمهورية تفرقهم الى اقل مدى ممكن ، وانتهاء بپرييه الشرعي الذي وقف ، في الثاني من كانون الاول (ديسمبر) ١٨٥١ ، وبصفته مخاطبا عن الامة مقمطا بوشاح مثلث الالوان يجلبل باسم الجمهورية في الناس المحتشدين امام دار بلدية الدائرة العاشرة صحيح ان صدى ساخراً كان يجاوبه قائلا : *Henri V ! Henri V !* وفي مواجعة الائتلاف البرجوازي ، قام ائتلاف بين البرجوازيين الصغار والعمال ، وهو ما يدعى بالحزب الاشتراكي الديمقراطي . فالبرجوازيون الصغار رأوا انهم كوفئوا مكافاة سيئة بعد ايام حزيران (يونيو) ١٨٤٨ وان مصالحهم المادية قد منيت بالخسائر وان الضمانات الديمقراطية التي كان عليها ان تؤمن لهم امكانية الدفاع عن هذه المصالح قد وضعتها الثورة المعاكسة موضع تساؤل وبناء على ذلك ، تقربوا من العمال ومن جهة اخرى ، عاد ممثلهم البرلماني ، «الجبيل» الذي طرح جانبا اثناء ديكتاتورية الجمهوريين البرجوازيين ، وظفر من جديد ، في النصف الاخير من حياة الجمعية التأسيسية ، بشعبيته السابقة وذلك بفضل الصراع ضد بوناپرت والوزراء الملكيين . وقد عقد «الجبيل» حلفاً مع الزعماء الاشتراكيين . وفي شهر شباط (فبراير) ١٨٤٩ اقيمت الولايم احتفالاً بالمصالحة ووضع المتحالفون

برنامجاً مشتركاً وشكلوا لجاناً انتخابية مشتركة وقدموا مرشحين مشتركين وقد جُرِّدَت المطالب الاجتماعية للبروليتاريا من العدة الثورية وصُبغت بصبغة ديموقراطية ، بينما جُرِّدَت المطالب للديموقراطية للبرجوازية الصغيرة من الشكل السياسي البحت السابق وصُبغت بصبغة اشتراكية . وهكذا نشأ الحزب الاشتراكي-الديموقراطي . اما «الجبل» الجديد ، وهو نتيجة هذه المساومة ، فقد كان يضم ، بصرف النظر عن بعض الافراد التافهين من الطبقة العاملة وبعض من المنزولين الاشتراكيين ، نفس العناصر التي كان يضمها حزب «الجبل» القديم ، والفرق الوحيد ان عدد هذه العناصر كان اكثر بيد انه قد تغير في مجرى التطور ، مع تغير الطبقة التي كان يمثلها ان الطابع المميز للحزب الاشتراكي-الديموقراطي يتجلى في كونه يطالب بالمؤسسات الجمهورية الديمقراطية كوسيلة لا لازالة نقيضين هما : رأس المال والعمل المأجور بل لاضعاف تناحرهما وتحويله الى انسجام ومهما اختلفت الوسائل المقترحة لبلوغ هذه الغاية ومهما كانت التصورات التي تزددان بها ثورية الى هذا الحد او ذاك ، فان المفزى يبقى واحداً ، الا وهو تحويل المجتمع بطريقة ديموقراطية ولكنه تحويل ضمن حدود البرجوازية الصغيرة غير انه لا يجوز للمرء ان يكون فكرة ضيقة الافق تزعم ان البرجوازية الصغيرة ترغب ، من حيث المبدأ ، في تحقيق مصلحتها الطبقية الانانية . انها تعتقد بالعكس ان الشروط الخاصة لانعتاقها هي في الوقت ذاته الشروط العامة التي لا يمكن انقاذ المجتمع العصري وتفادي النضال الطبقي فيه الا ضمن نطاقها كذلك لا يجوز للمرء ان يتصور ان ممثلي الديموقراطية هم جميعاً بالفعل من اصحاب الحوائيت او مدافعون متحمسون عن اصحاب الحوائيت . فانهم بحسب تعليمهم ووضعهم

الفردى قد يكون بعيدين عن ذلك بعد السماء عن الارض ان
ما يجعلهم ممثلين للبرجوازية الصغيرة هو انهم عاجزون عن ان
يتعدوا في تفكيرهم النطاق الذي لا تتعداه حياة البرجوازيين
الصغار ، وانهم يتوصلون بالتالى ، نظريا ، الى القضايا والحلول
ذاتها التي تساق البرجوازية الصغيرة اليها عمليا بدافع مصلحتها
المادية ووضعها الاجتماعى هذه ، بصورة عامة ، هي العلاقة
بين **الممثلين السياسيين والفكرين** لطبقة من الطبقات وبين الطبقة
التي يمثلونها

بعد التحليل الذي قدمناه يكون من الواضح ان «الجبل» ،
اذ يناضل بصورة متواصلة ضد حزب النظام من اجل الجمهورية
وما يسمى بحقوق الانسان ، فلا تكون الجمهورية ولا حقوق الانسان
هدفه النهائي شأنه في ذلك شأن جيش يريدون ان يجردوه من
سلاحه فيقاوم ويخوض المعركة لا من اجل الاحتفاظ بسلاحه
وحسب .

على اثر انعقاد الجمعية الوطنية مباشرة عمد حزب النظام الى
استفزاز «الجبل» لقد شعرت البرجوازية الآن بضرورة القضاء
على البرجوازية الصغيرة الديموقراطية تماما مثلما ادركت قبل عام
ضرورة القضاء على البروليتاريا الثورية . ولكن وضعية الخصم
كانت تختلف هذه المرة فقة الحزب البروليتاري كانت في
الشوارع بينما كانت قوة البرجوازيين الصغار في الجمعية الوطنية
نفسها . فالقضية اذن كانت قضية استدراجهم من الجمعية الوطنية
الى الشوارع وجعلهم يحطمون بانفسهم قوتهم البرلمانية ، قبل ان
يتسنى توطيدها بفعل الزمن والظروف . واندفع «الجبل» الى الشرك
على غير هدى .

ان قصف روما بالمدفعية من قبل القوات الفرنسية كان الطعم

الذي أُلقي به إليه . لقد كان هذا يشكل خرقاً للمادة الخامسة من الدستور التي تحظر على الجمهورية الفرنسية استخدام قواتها العسكرية ضد حرية شعب آخر . وفضلاً عن ذلك تحظر المادة الرابعة والخمسون على السلطة التنفيذية اعلان الحرب دون موافقة الجمعية الوطنية ، كما ان الجمعية التأسيسية كانت قد فجبت الحملة الرومانية ، في قرارها الذي اتخذته في الثامن من ايار (مايو) . وبناء على هذا ، قدم ليدورولان للجمعية لائحة اتهام ضد بوناپرت ووزرائه في اليوم الحادي عشر من حزيران (يونيو) ١٨٤٩ . واذ احتفظت ليدورولان قوارص الكلام التي كان يطلقها تير ، فقد سمح لنفسه ان ينحرف الى درجة التهديد بانه سوف يدافع عن الدستور بكل الوسائل وحتى مقووة السلاح . وقام اعضاء «الجبل» قومة رجل واحد وكرروا هذه الدعوة الى السلاح . وفي اليوم الثاني عشر من حزيران (يونيو) رفضت الجمعية الوطنية لائحة الاتهام وترك «الجبل» البرلمان . اما حوادث الثالث عشر من حزيران (يونيو) فمعروفة : البيان الذي اصدره فريق من «الجبل» والذي اعلن فيه بوناپرت ووزرائه «خارجين على الدستور»؛ الموكب الذي نظمه في الشوارع افراد الحرس الوطني الديموقراطيون الذين تشبثوا ، وهم غير المسلحين ، عند التقائهم بقوات سانغارنييه ، الخ . الخ . . . وقد فر قسم من «الجبل» الى الخارج ، وقُدّم قسم آخر الى المحاكمة امام المحكمة العليا في بورجيه ، بينما أخضع الباقون ، كالتلامذة ، وفقاً للنظام البرلماني ، لرقابة حقيرة يمارسها رئيس الجمعية الوطنية . واطلنت حالة الحصار في باريس مرة اخرى وحل الجزء الديموقراطي من الحرس الوطني الباريسي . وهكذا صُنفي نفوذ «الجبل» في البرلمان وقوة البرجوازيين الصغار في باريس

ان مدينة ليون ، حيث اصبحت حوادث اليوم الثالث عشر من حزيران (يونيو) اشارة لانتفاضة دموية قام بها العمال ، قد اعلنت فيها كذلك هي وخمس مقاطعات مجاورة لها حالة الحصار التي ما تزال سارية المفعول هناك حتى اللحظة الراهنة .

ان الشطر الاعظم من اعضاء «الجبل» قد خانوا طليعتهم اذ رفضوا توقيع البيان الذي اصدرته . كذلك فرت الصحافة من الميدان ، ولم يجروا غير صحيفتين على نشر هذا البيان . وخان البرجوازيون الصغار ممثليهم وذلك اما بعدم حضور افراد الحرس الوطني او بعرقلتهم بناء المتاريس حيثما ظهوروا . وخذع الممثلون البرجوازيين الصغار اذ لم يظهر اي اثر لحلفائهم المزعومين في الجيش . ثم ان الحزب الديموقراطي اخيراً ، بدلا من ان يكتسب المزيد من القوة من البروليتاريا ، اصابها هو بعدوى ضعفه وكما هو شأن جلائل الاعمال التي يقوم بها الديموقراطيون عادة ، شعر الزعماء بالرضى اذ استطاعوا ان يتهموا «شعبهم» بالخيانة وشعر الشعب بالرضى اذ استطاع ان يتهم الزعماء بالتدجيل عليه .

قلما اُعلن عن اجراء من الاجراءات بضجيج يفوق ذلك الذي اعلن به عن الحملة التي كان «الجبل» يوشك على القيام بها ، وقلما دوت الابواق بعدث من الاحداث في ثقة اعظم وقليل وقوعه بمدة اطول ، كما جرى ذلك هذه المرة حول الاعلان عن حتمية انتصار الديموقراطية ان الديموقراطيين يؤمنون بلا شك بقوة الابواق التي انهارت امام اصواتها اسوار اريحا (As) وهم يسعون ، كلما وقفوا امام اسوار الاستبداد ، الى تقليد هذه المعجزة . فلو ان «الجبل» اراد ان ينتصر في البرلمان ، لما كان له ان يدعو الى اللجوء الى السلاح ، ولو دعا الى اللجوء الى السلاح في البرلمان لما كان يجوز ان يتصرف تصرفا برلمانيا في الشوارع . ولو كان ينوي

جديا القيام بمظاهرة سلمية ، لكان من العمالة الظن انها لن تستقبل استقبالا حرييا . ولو كان يقصد الكفاح الحقيقي ، لكان من غريب التفكير ان يلقي السلاح الذي به يخاف الكفاح . ولكن التهديدات الثورية التي يطلقها البرجوازيون الصفار وممثلوهم الديموقراطيون هي مجرد محاولات لارهاب الخصم . فعندما يقع هؤلاء في مازق ، عندما يكونون قد اوقعوا انفسهم في الشبهات لدرجة يتحتم عليهم معها ان يضعوا تهديداتهم موضع التنفيذ ، حينذاك يفعلون هذا بطريقة غامضة ولا يتفادون شيئا اكثر من الوسائل اللازمة لبلوغ الغاية ويسعون وراء الدرائع للانهازم فالافتتاحية المدوية التي تعلن بدء الكفاح تغدو مهمة وجلة ما ان يبلغ الامر حد الكفاح بالذات ؛ اذ ذلك يتوقف الممثلون عن اخذ الامور مأخذ الجد وتتوقف التمثيلية ، وتتلاشى كالفقاعة التي وخرتها ابرة .

ما من حزب يبالغ في تقدير الوسائل المتوفرة لديه اكثر من الحزب الديموقراطي وما من حزب يخدع نفسه عن حقيقة الوضع باستخفاف اكثر منه . فبما ان قسما من الجيش اقترح لحزب «الجبل» فقد اصبح هذا الحزب الآن على يقين من ان الجيش سوف يشور من اجله . وفي اية مناسبة ا في مناسبة لم يكن لها في نظر الجنود من معنى سوى ان الثوريين انحازوا الى جانب الجنود الرومانيين ضد الجنود الفرنسيين . ومن ناحية اخرى كانت ذكريات ايام حزيران (يوليو) ١٨٤٨ الضر من ان تسمح باي شيء سوى المقت الشديد من جانب البروليتاريا تجاه الحرم الوطني والارتياح التام بالقادة الديموقراطيين من جانب قادة الجمعيات المرية . ولكي تتسنى تسوية هذه الخلافات ، كان لا بد من ان تكون هنالك مصالح جديّة مشتركة معرضة للخطر . وخرق بفترة مجردة

من فقرات الدستور لا يمكن ان يبحث مثل هذا الاهتمام الم يخرق الدستور مراراً عديدة ، بحسب تأكيدات الديموقراطيين انفسهم ؛ الم تصمه اكثر الجرائد شعبية بانه شيء من صنع اعداء الثورة ؛ بيد ان الديموقراطي ، لانه يمثل البرجوازية الصغيرة ، اي طبقة التقلية تتلم فيها مصالح طبقتين بصورة متبادلة ، يتصور لهذا السبب انه فوق التناحر الطبقي بصورة عامة والديموقراطيون يسلمون بانهم يواجهون طبقة ذات امتيازات ولكنهم هم ، مع سائر فئات الامة ، يشكلون الشعب . ان ما يدافعون عنه ، هو ، كما يقولون ، حقوق الشعب وما يعبرون عنه ، هو ، كما يقولون ، مصالح الشعب . ولذلك ليست بهم من حاجة ، عندما يوشك صراع على النشوب ، لان يتفحصوا مصالح الطبقات المختلفة ومواقفها . وليست بهم من حاجة لان يزنوا وسائلهم نفسها بميزان النقد الدقيق . كل ما عليهم هو ان يعطوا الاشارة وعندها ينقض الشعب على الظالمين ، بكل ما لديه من وسائل لا تنفذ . اما اذا تبين ان مصالحهم لا تهم الآخرين وان قوتهم هي عجز ، فاما ان يكون الدنب حينئذ هو ذنب اولئك السفسطليين المؤذين الذين يشقون صفوف الشعب غير المنقسم الى معسكرات متعادية مختلفة واما ان الجيش قد توحش او انعمى لدرجة تعذر عليه معها ان يدرك ان الاهداف الخالصة للديموقراطية هي احسن الاشياء بالنسبة له هو نفسه ، واما ان تكون القضية كلها فشلت من جراء خطأ في التفاصيل ارتكب اثناء التنفيذ ، ولما ، اخيراً ، ان تكون صدفة غير متوقعة قد آلت بالقضية الى الفشل في هذه المرة . وعلى اية حال يخرج الديموقراطي من اشد العزائم خزيًا طاهر الذيل بقدر ما كان بريئًا عندما دخل فيها ، بعد ان يكون قد تعزز اقتناعه بانه لا بد ان ينتصر ، وانه لا ينبغي عليه